[2] وبين قوله: (أم الكتاب) - وهو اسم لواحد -، فجعل الواحد صفة (1) للجمع (2) ؟، وهذا فت في عضد البلاغة (3) وثلم في جانب الفصاحة !. فالجواب: أن المراد بذلك كون هذه الآيات باجتماعها، وانضمام بعضها إلى بعض في إنزالها، أما للكتاب، وليست كل واحدة أما بانفرادها، فلما كان الامر على ما قلنا جاز وصف الجمع بالواحد، إذ كان في تعلق بعضه (4) ببعض وأخذ بعضه برقاب بعض بمنزلة الواحد، ولانه سبحانه لو قال: هن أمهات الكتاب، لذهب ظن السامع إلى أن كل واحدة من الآيات أم لجميع الكتاب، وليس المراد ذلك، بل المراد ما قدمنا القول فيه من كون الآيات بأجمعها أما للكتاب دون بعضها، لان المراد بكونها أما للكتاب أن بها يعلم ما هو المقصود بالكتاب من بيان معالم الدين، وذلك لا يرجع إلى كل واحدة من الآيات، بل يرجع إلى جميعها، فالام ههنا بمعنى: الأصل الذي يرجع إليه ويعتمد عليه، لان المحكم أصل للمتشابه يقدح به فيظهر مكنونه ويستثير دفينه، وعلى ذلك سميت والدة الانسان أما، لانها أصله الذي منه طلع وعنه تفرع، ولذلك سميت مكة أم القرى، لان

---

(1) ليس المراد بالصفة النعت في اصطلاح النحاة، بل ما يطلق على الشئ مما لا يكون علما للذات نعتا كان أو خبرا أو غيرهما، وفي الآية وقعت (ام الكتاب) خبرا عن (هن) لا نعتا لها (2) وفي الاصل: للجميع (3) فت في عضده أو في ساعده: اضعفه واوهنه (4) الضمير يرجع إلى الجمع.